

رئاسات العراق تغطي على قمع المحتجين بتليين الخطاب السياسي

ارتباك شديد داخل أركان النظام إزاء أكبر معضلة تواجهه منذ قيامه في 2003



مستعدون لمواجهة الرصاص الحي

ومن جهتها، أعلنت ممثلة الأمم المتحدة في العراق جينين هينيس بلاسخرت، الأحد، أنها تتلقى "كل يوم معلومات عن متظاهرين قتلوا أو اختطفوا أو تعرضوا لاعتقال تعسفي أو الضرب والترهيب". واستنكرت مناخ الخوف الذي تفرضه السلطات العراقية، مؤكدة أن "الحقوق الأساسية تنتهك باستمرار في العراق".

وتقدّم مثل هذه الضغوط الدولية تفسيراً إضافياً للخطاب "المعتدل" الذي تدلي به شخصيات سياسية عراقية كبيرة في إطار محاولتها إنقاذ صورتها في الخارج، وفي الغرب تحديداً، خصوصاً وأنّ من الرؤساء من يحمل جنسيات بلدان غربية ويعلن الانفتاح على ثقافتها وقيمتها.

المؤسسات الحكومية مغلقة في مدينتي الحلة والكوت، وكلتاها تقعان إلى الجنوب من بغداد.

ودعت منظمة العفو الدولية السلطات العراقية إلى "إصدار أمر فوري بإنهاء الاستخدام المتواصل وغير القانوني للقوة المميّزة"، ضد المتظاهرين. وورد في بيان عن المنظمة التي تعنى بحقوق الإنسان "يجب أن يتوقف حمام الدم هذا، ويجب محاكمة المسؤولين عنه".

وقال ناشطون وأطباء يشاركون في التظاهرات طالبين عدم الكشف عن أسمائهم، إنهم يشعرون بان الخناق يضيق عليهم مع ملاحقتهم وتلقيهم تهديدات بالقتل عبر مواقع التواصل الاجتماعي أو في قلب التظاهرات.

بالنفس حيث فرضت قوات الأمن طوقاً لمنع المتظاهرين من الإقتراب من مبنى مجلس المحافظة غداة موجة اعتقالات نفذتها بحق المحتجين، حسب ما نقله مراسلو وكالة فرانس برس.

وفي مدينة الناصرية الواقعة كذلك في الجنوب، أطلقت قوات الأمن قنابل مسيلة للدموع على متظاهرين كانوا يحاولون إغلاق دائرة حكومية جديدة في إطار موجة العصيان المدني الذي أدى إلى شل عدد كبير من المؤسسات الحكومية.

وتجددت في مدينة الديوانية احتجاجات طلابية في ظل انتشار قوات الشرطة قرب المدارس والكلية لمنع الطلبة من الانضمام إلى التظاهرات. كما بقيت المدارس والكلية وأغلب

قوات الأمن محصورون فعلاً بيد الدولة، بل يوجد الكثير منه بيد ميليشيات تستخدمه في قمع المتظاهرين. ولا محاسبة قتلة المحتجين بصدد التنفيذ فعلاً، ولا شلّال الدم الذي رافق الاحتجاجات توقف خلال موجة التظاهرات الثانية التي بدأت في الخامس والعشرين من أكتوبر الماضي.

وقالت مفوضية حقوق الإنسان العراقية التابعة للبرلمان، الأحد، إن حصيلة ضحايا الاحتجاجات تجاوزت 300 قتيل و15 ألف مصاب.

ورغم موجة القمع تلك، يصزّ المحتجون على الإبقاء على زخم احتجاجاتهم التي بات إسقاط النظام هدفاً أساسياً لها.

وتواصلت، الأحد، الاحتجاجات في العاصمة بغداد وفي البصرة الغنية

الازدواجية الصارخة في تعاطي السلطات العراقية مع أكبر موجة غضب شعبي يشهدها البلد منذ 16 سنة تعكس حالة من الارتباك الشديد في صفوف النظام القائم، كما أنّها دليل على وجود مراكز قرار خفية غير تلك الظاهرة للعيان والمتمثلة في المؤسسات الرسمية للدولة، وقد تكون مختلفة عنها جذرياً في الأجندات والمصالح.

بغداد - يكشف التناقض الشديد بين الخطاب السياسي اللين الراجح في العراق بشأن موجة الاحتجاجات العارمة، والممارسات بالغة العنف تجاه المحتجين حالة من الارتباك الشديد لدى رموز النظام السياسي وكبار قاداته إزاء أكبر معضلة تواجه هذا النظام منذ قيامه قبل ستة عشر عاماً.

وبينما تواصل سقوط القتلى والجرحى في الشوارع بسبب استخدام العنف المميت من قبل القوات الأمنية العراقية والميليشيات الريفية لها ضد المحتجين، واصلت الرئاسات العراقية الثلاث، رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة ورئاسة مجلس النواب، تصدير خطاب مرّن يتفهم لحركة الاحتجاج ورافض لأي حل أمّني بمواجهتها.

وأكدت الرئاسات العراقية الثلاث، الأحد، رفضها لأي حل أمّني للتظاهر السلمي، مشيرة إلى أن الاحتجاجات الشعبية السلمية هي حركة إصلاحية مشروعة لا بدّ منها.

وجاء ذلك إثر اجتماع عقده رئيس الجمهورية برهم صالح في قصر السلام ببغداد وحضره كل من رئيس مجلس الوزراء عادل عبدالمهدي ورئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي ورئيس مجلس القضاء الأعلى فائق زيدان.

وأصدر المجتمعون بياناً أشاروا فيه إلى أنّ "الاحتجاج الشعبي الذي نهض به شباب العراق المتطلع لحياة حرة كريمة بإرادة وطنية سلمية تحترم السياقات القانونية والدستورية وتقدّر مصالح البلاد وتصورها هو احتجاج عظيم في مسار إعادة بناء الدولة وتطهير مؤسساتها والارتقاء ببنائها بما يستحقه العراق".

وأكدوا ما سمّوه "الموقف الثابت بالامتناع ورفض أي حل أمّني للتظاهر السلمي، والمحاسبة الشديدة لأي مجاهرة تعتمد العنف المفرط"، مشيرين إلى "أوامر وتوجيهات القائد العام للقوات المسلحة بمنع استخدام الرصاص الحي وجميع أشكال العنف التي تعتمد

القوة والمبالغ فيها".

ووفق البيان ذاته "تناول الاجتماع باهتمام شديد حالات الاختطاف التي تجري ضد ناشطين من قبل جماعات منفصلة وخارجة عن القانون، وكذلك جرائم الاعتداء على المتظاهرين، وهي أعمال موجهة يجري التحري عنها والوقوف على المتسببين فيها وإنزال العقاب القانوني بهم".

وأكدت الأطراف المجتمعة أنه لن يبقى معتقل واحد من المتظاهرين، وسيجال إلى القضاء كل من ثبتت عليه جرائم جنائية، ومن أي طرف كان، وستلاحق العدالة الصارمة كل من يعتدي أو يخطف أو يعتقل أيّاً كان خارج إطار القانون والسلطة القضائية. كما شدّدت على "أهمية حصر السلاح بيد الدولة".

ويأتي ما ورد في البيان متناقضاً بشكل كلي مع ما هو جارٍ على الأرض.

ويتعتبر متابعون للشأن العراقي أن هذه الازدواجية، تتجاوز كونها مجرد تقاسم مدروس للأدوار، إلى خلل أعمق في النظام القائم يتمثل في وجود مراكز قرار خفية ترتقي إلى ما يشبه الدولة العميقة ذات الارتباطات التي تمتد خارج الحدود العراقية، ونحو طهران تحديداً، وهي المسؤولة فعلاً عن اتخاذ القرارات التنفيذية وتطبيقها على الأرض بغض النظر عن آراء وتصريحات السياسيين.

ويؤكّد هؤلاء أن المسؤولين الحقيقيين عن قرار مواجهة المحتجين بالعنف الشديد هم كبار قادة الميليشيات الشيعية المرتبطون مباشرة بالجنرال الإيراني قاسم سلیماني الذي يتولى قيادة فريق القدس، وأن دور السياسيين ثانوي ولاحق على دور هؤلاء ويتلخص في تبرير قراراتهم أو تلطيف الأجواء الناتجة عنها.

السعودية والكويت تتجاوزان الخلاف على المنطقة النفطية المقسومة

وتواترت على مدار الأشهر الماضية الأخبار عن التوصل إلى تفاهات لاستئناف الإنتاج في الحقلين النفطيين، حيث كشف الإنتاج فيها منذ أكثر من أربع سنوات.

وقالت صحيفة القيس الكويتية المحلية، الأحد، إن عودة إنتاج النفط بالمنطقة المقسومة ستبدأ في ديسمبر المقبل. ونسبت الصحيفة إلى مصادر وصفتها بالمطلعة القول إن الشركة الكويتية لنفط الخليج انتهت من إجراءات التنظيمية لعودة الإنتاج في حقل الخفجي والوفرة المشتركين الأسبوع الماضي بعد اعتماد مجلس إدارتها عقود الصيانة التي يتطلبها حقل الوفرة.

وأضافت الصحيفة أن الرئيس التنفيذي للشركة بالوكالة عبدالله السميطي أصدر قراراً بسرعة العمل على تشغيل المسار الخاص بمركز النويصيب الحدودي للعاملين في المنطقة المقسومة بالخفجي.

وتغطي المنطقة المقسومة مساحة 5770 كيلومتراً مربعاً على الحدود بين عضوي أوك السعودية والكويت حيث لم يشملها ترسيم الحدود بين البلدين في 1922.

وكان البلدان أوقفوا الإنتاج من حقل الخفجي والوفرة تواليًا سنة 2014 و2015 مما قطع ضخ أكثر 500 ألف برميل من الخام يوميًا بما يعادل 0.5 بالمئة من المعروض النفطي العالمي. قريباً.



تنسيق في منعطف هام

تواصل سعودي كويتي في مناخ إقليمي متغير

وقال أمير الكويت في افتتاح الدورة الجديدة لبرلمان بلاده آخر أكتوبر الماضي إنه "من غير المقبول استمرار الخلاف الخليجي بين دول مجلس التعاون".

وعن إمكانية نقل الكويت رسائل من طهران للرياض، اكتفى الدبلوماسي ذاته بالقول إن الكويت "لا تمنع في ذلك إذا وجدت ضوعاً أخضر من هذا الطرف أو ذلك، خصوصاً وأنها حافظت خلال السنوات الماضية على علاقات جيدة مع إيران".

كما لم تستبعد المصادر ارتباط رسالة الشيخ صباح الأحمد للملك سلمان بالتطورات الجارية في المنطقة حيث بدأ يسود مزاج أميل إلى التهدئة والحوار بين أشدّ الفرقاء تباعداً في الموقف.

وقال دبلوماسي خليجي طلب عدم الكشف عن اسمه إن الكويت لا تزال تحتفظ بطموحها للعب دور في فض الخلاف المستمر بين قطر والدول الخليجية الثلاث المقاطعة لها إضافة إلى مصر.

توقّعت ارتباط الرسالة بترتيبات اختيار أمين عام جديد لمجلس التعاون الخليجي خلفاً للأمين العام المنتهية ولايته البحرين عبد اللطيف الزباني.

وتم الأسبوع الماضي الكشف عن ترشيح الكويت لوزير ماليتها نايف الجحرف لشغل المنصب الذي قالت مصادر كويتية إنه عائد إلى الكويت بعدما اعتذرت سلطنة عمان عن ترشيح أمين عام منها، وبالتالي جاء دور الكويت ليكون هذا المنصب من نصيب أحد

الرياض - تسلّم العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز، الأحد، رسالة من أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح.

ولم تكشف وكالة الأنباء الرسمية السعودية "واس" عن محتوى الرسالة التي تلقها وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح خالد الحمد الصباح، مكتفية بالقول إن الوزير الكويتي نقل إلى العاهل السعودي "تحيات وتقدير" أمير دولة الكويت، لكن مصادر كويتية